المثقف والدستور

باحثون ومثقفون وكتاب: الدستور ترسيخ الحقوق الأساسية للإنسان العراقي الجديد

التصويت على الدستور سيكون مألوفاً لدى الناخبين

عباس المحمداوي

عبد الرزاق النداوي

كريم حنش

وليد المسعودي

يعتبر الدستور العمود الفقري للقوانين التي تحكم وظائف المؤسسات السياسية والعلاقة فيما بينها، او بيانا بالقيود الموضوعة على صلاحيات المؤسسات وتحتوي قائمة بحقوق المواطنين. إذن هو الوثيقة التي تنظم العلاقة بين السلطة والمجتمع وتشمل القوانين والمبادئ التي يتفق عليها جميع اطياف المجتمع برسم خطوات المستقبل.

جلال حسن

أما آلية تطبيق الدستور فهي ممارسة ترتب العمليات السياسية والمؤسسات على اساس دستور يحدد نمط عملها ويجسد المعايير السياسية الأساسية للمجتمع، بل ويحدد صلاحيات الحكومة بما يخدم ويحمي المواطن، وبما ان الحديث الان عن كتابة الدستور يثير حماسة في الشارع العراقي وكل مواطن يشعر انه معني به ويعتقد بأن لديه ملاحظات تلاقي قبولاً لا بد من ان يؤخذ بها ويشار اليها، لذا بات من الضروري فتح قنوات النقاش والحوارات الهادفة والندوات الجماهيرية التي تصب في خدمة الوطن والصالح العام بعيداً عن التشنجات والاحتدامات التي افرزتها فترة الحكم الشمولي في دولة القرية التي ولت والى الابد. فمن الضروري وضع مصلحة البلد فوق أي اعتبار، آخذين بنظر الاعتبار الانتقالة الرائعة في الممارسة الديمقراطية، لان التصويت على الدستور سيكون مألوفاً لدى الناخبين من اجل عراق ديمقراطي حر، لانه الضمانة الأكيدة بترسيخ الحقوق الاساسية للإنسان العراقي الجديد والامل المنشود.

(المدى) التقت مجموعة من الكتاب والباحثين والمثقفين والذين تمنوا الا تضيع اصواتهم بعد سنوات الظلم. فماذا يريد المثقف من الدستور؟

النخبة المثقفة

يقول الكاتب كريم حنش:

– شغلت الدساتير العراقية حيزاً كبيراً في الاستقرار المواكب للتطور نحو الدولة العراقية خلال العقود الاولى لنشأة الدولة، ويعد دستور عام ١٩٢٥ احد أهم الدساتير المنبثقة من دولة فتية لا تملك اية صفة تجعلها تصل الى مستوى الرقي لولا تأثير وفعالية النخبة المثقفة التي واكبت المتغيرات ووضعت الأسس المنطقية المتبعة لتسيير العملية الدستورية، بالرغم من الهيمنة الفوقية من قبل الحكومات المتعاقبة وما صاحبها من تجاوز سافر على الدستور، واخص بالذكر ما حصل للدساتير المؤقتة بعد سقوط الملكية وتكوين الجمهورية وصولاً الى انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ الذي عطل الدستور المؤقت لعام ٦٩-١٩٧٠ واصبح ركاماً بفعل الاسلوب القمعي من قبل الطاغية، اما بعد انفتاح الافاق وبروز مظاهر التغيير الحاصل في ٢٠٠٣/٤/٩ لابد للمثقف من ان يفعل دوره بترسيخ وتعميق المفاهيم الدستورية التي غيبت اثناء فترة التاريخ الاستبدادي لدولة العراق الحديثة. اما السبل الملائمة لايجاد الفاعلية المناسبة للمثقف فتأتي عبر المشاركة في العملية الدستورية من خلال منظمات المجتمع المدني باعتبارها الرديف الامثل لاحتضان المثقف العراقي واعتماد الصفة القيادية (الجماعية) والريادية لهذه المنظمات، مما يؤهله لأن يكون في الواجهة الامامية للتعبير والتأثير بما يراه يشكل المنحى الملائم لافكاره بعيداً عن ملاذات العزلة والنكوص وحب الذات .

وما يرتئيه المثقف اليوم هو دستور عراقي يمثل نتيجة خلاصية لجميع الاعاقات والتجاوزات السافرة من قبل الحكومات الاستبدادية والخروج به الى فضاءات الدساتير العالمية المتطورة، مؤكداً دور المواطنة وفعالية الفرد بعلاقته مع الدولة، كذلك يجب ان تكون مسؤولية المثقف منصبة على مبدأ الديمقراطية ووحدة التفاعل الطوعي لجميع الالوان والاطياف العراقية بازاحة مفاهيم العنصرية والطائفية، وعليه لاتنفصل اطلاقاً أية عملية سياسية من دون التركيز على الدور الحاسم والفعال لجميع المثقفين والنخب الواعية، بالمقابل لابد من الاشارة الى تجاوز الترسبات التقليدية التي قد تساعد الى حدما على بلورة الجحود والنكوص ونماء الشعور الانوي الذي يوصل الى حالة العزلة الفوقية، اما بعد انفتاح الفضاءات الجديدة وتوسيع دائرة المعارف وتنوع الرؤى نجد من الواجب انبثاق الارادات المثقفة التي استخلصت العبر والدروس لرسم الطرق الدستورية المواكبة لحركة الحياة الجديدة والتطور الحضاري أسوة بالشعوب المتحضرة.

ويرى الكاتب وليد المسعودي: ان الدستور يعني ان العالم يسير في توازن واستقرار وفق ارادة مجتمعية معينة بلا صراعات وتقلبات زمنية تؤسس العنف داخل الانسان، هذه الكلمة مغيبة عن وعي الانسان العراقي، وذلك نتيجة حتمية للافقار الاجتماعي الثقافي الذي خلفه النظام البائد وثقافته الهزيلة، بحيث اصبحت مقتصرة تداولياً على نخبة صغيرة من المثقفين، فلذلك نحن اليوم بحاجة ماسة الى تأصيل حقيقي لثقافة الدستور والقانون داخل وعي المجتمع، ولكن أي دستور ؟ لقد سنت الكثير من الدساتير والقوانين في عراقنا ومن المعروف ان العراق هو اول من انبثقت منه القوانين والشرائع المدنية قديماً، ولكن كل ذلك التاريخ لم يشفع اجتماعياً للانسان العراقي إذ ظلت تلك القوانين وسيلة لتحقيق مصالح "الانا" الفرد وليس "الانا" المجتمع، أي ان القانون يستغل من قبل اقلية لديها من الحظوة والامتيازات ما يجعلها متسيدة على حساب المجتمع ككل، وخصوصاً ابان دولة البعث التي تحولت من دولة حزب شمولي استبدادي الى دولة فرد يمارس اشد الوان القهر والاستبداد على مجتمعه.

على الدستور ان يكون ذا روح متجددة يأخذ بالحسبان التطورات والتغييرات التي تحدث في عالمنا المعاصر، أي ان يكون له عنصر الزمنية المعاصرة بلا تكلس ماضوي فحسب، بمعنى الاعتماد على المصادر المعرفية والثقافية لدى مجتمعنا وكأنها تشكل الحدود النهائية. على الدستور ان يأخذ بالحسبان واقع الثقافة والمدنية المغيبة عن مجتمعنا، ومن ثم تأسيس نموذج ثقافي قابل للتطور والنقد والحوار بروح عقلانية هادئة. الدستور العراقي الجديد ينبغي ان يحمل في داخله الهوية العراقية بلا تقسيمات عرقية او طائفية من شأنها ان تلغي عامل المواطنة لدى الافراد، نريد دستوراً يضمن الخدمات الاساسية للمجتمع وبعمل على تطبيقها عيانياً من حيث الضمانات الاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية اضافة الى الاهتمام بالطفولة والاجيال الناشئة الجديدة لانها عماد المستقبل المنشود الذي نريده لعراق خال من الاستبداد والعنف، كذلك اعتماد الديمقراطية مبدأ اساسياً للحياة السياسية في العراق، وتأصيل ذلك في وعي وروح المواطن العراقي اضافة الى ممارسة التداول السلمي للسلطة بعيداً عن الصراعات والاحتراب الداخلي بين الجماعات البشرية المتحالفة والمؤتلفة ضمن نسيج المجتمع العراقي وضمان المساواة بين الرجل والمراة واخيراً مبدأ الفدرالية ضمن العراق الواحد والهوية الواحدة.

وهم ديكتاتورية الأغلبية

وقال الفنان التشكيلي عبد الواحد شبل :

هناك اشكال واتجاهات عديدة لصورة المثقف، قد تتفق في جملة اهداف او رغبات يمكن للدستور ان يضمن في مفرداته ونصوصه، لكن قد تختلف رؤاهم في بعض من نقاطه، فينفرد بها كل حسب اتجاهه وميوله، ولكن هذا الاختلاف قد يمثل حالة صحية في شكل الدستور الجديد وبالنتيجة ربما يدفعنا هذا الاختلاف الى خلق مستجدات جديدة تتطلب ممن يشرفون على صياغة الدستور التفكير بجدية اكثر ليخرج لنا بعقد جديد يشترك فيه الجميع على ان لا تغلّب جهة على اخرى او أي اتجاه اخر. ما أريده هو ان لا تغلب رغبات ومطالب الاقلية على حساب الاغلبية تحت ذريعة وهمية لا اساس لها على ارض الواقع وهي دكتاتورية الاغلبية، هذا الشعار الذي يخالف المنطق والعقل والعالم، وبالتالي يبنى هذا الدستور على حسابات ضيقة ويدخلنا في مشاكل نحن في غنى عنها، لا يحسب فيها دور المثقف العراقي ولا يؤخذ برأيه في امور عديدة مع حساب المستجدات مستقبلاً، فالمفترض جعل الدستور قاسماً مشتركاً أي ان لايكون جامداً ولا يمكن ان يجري عليه أي تعديل او تغيير ولا يكون لينا فيسمح لكل من يتزعم البرلمان تغييره او تجييره لمصالحة الشخصية، وعليه يجب ان يدرج فيه نص قانوني واضح يعتبر المواطن العراقي اولاً، واقترح تبديل التسمية من المواطن العراقي الى كلمة جديدة نسميها السيد العراقي في عراق جديد يؤمن بالحرية والتعددية والفدرالية وكل شيء يفيد عراقنا الحبيب.

الدستور وآفاق المستقبل

وتحدث الكاتب فاضل عباس الخياط قائلاً:

صياغة الدستور يجب ان تكون شاملة ولا يهمش فيها أي طرف حتى وان كان مستقلاً، وتقوم بها نخبة من ذوي الاختصاص والمفكرين والمثقفين والسياسيين بلا تمييز لقومية او دين او حزبية، ومن دون ذلك ستصبح ولادة قسرية لوليد سيموت حتماً، كذلك لا نضع اقدامنا على أرضية نظام ديمقراطي ودستور وبرلمان بل دولة قانون هزيلة كأسلوب النظم الشمولية.

ان نرسم دستوراً نزيهاً ليس بطرق الغالب والمنتصر، دستوراً ديمقراطياً عادلاً يضع خصائص العراق بأطيافه المعروفة الان فهذا وحده الذي سيحقق العدالة للجميع .

الدستور الجديد أملنا في عراق ديمقراطي تعددي ومتلاحم مع الآخرين بمعنى عراقي الهوية والخصائص، وأجدد كلامي بضرورة الصياغة الجماعية على وفق التاريخ الحضاري للعراق والشرعية الدولية ورأي أطياف الشعب العراقي بلا محاصصة بليدة ومتخلفة وبالتالي لنا حق الاجتهاد في داخل الهيئة النزيهة، ونزاهتها من نسب نجاح مستقبلها ولشعبنا القرار في المصادقة عليه.

وعليه فالدستور يجب ان يكتبه اختصاصيون ومبدعون، من دون تهميش أية فئة انه دستور الوطن وعليه يجب ان لا ترسمه برامج الاحزاب ولا طموحات قومية أو طائفية أو دينية أو عنصرية وشوفينية. كذلك يجب ان يرسم في بغداد والقرار لشعبنا .

حقوق المثقف

وقال الكاتب عبد الرزاق حسين النداوي:

ينظر المثقف الى الدستور من خلال وعيه المتميز، على انه المفصل الاكثر حيوية وخطورة في بناء الدولة الحديثة، فهو القانون العام الذي تتفرع منه كل القوانين وهو الهوية العامة للدولة والالية القانونية التي تنظم وتدير العملية السياسية وصولاً لتداول السلطة سلمياً في البلاد. ومن هنا يتشكل لدى المثقف موقف وارادة يختلفان تبعاً للانتماء الذي يحركه ايدلوجيا – معرفياً.

واذا شئنا ان نقرر ارادة المثقف وموقفه من طبيعة الدستور المزمع كتابته في بلدنا، فليس من حقنا ان تكون ارادة المثقف حصراً بما نؤمن به، بل علينا ان نتجاوز ذواتنا والتي ربما تكون هي الاخرى مؤجلة او تنتمي الى اطار فكري معين الى آفاق اكثر مرونة وواقعية تشترك فيها الغالبية ولا أقول الجميع، من حيث كونها تعبر عن الرؤية الحضرية وتبتعد عن الصيغ والقوالب الجامدة التي تحكم البعض.

ومن هنا يرى المثقف الى الدستور معبراً عن جميع العراقيين في تطلعاتهم وانتماءاتهم العرقية والطائفية والطبقية وعليه يجب ان لا ينزلق الدستور الى تلك التصورات من خلال نظرة براجماتية فئوية تختزل القيم الديمقراطية لمصلحة فئة من دون غيرها باستثمار بعض المبادئ الديمقراطية التي تتيح للغالب عددياً، فرض ارادته ذات الوصف الطائفي- الديني- القومي، لان ذلك الحراك يخلق المضاد لصنع التطور ويعرقل العملية السياسية ان لم يلغها بما يجعل من تفجيره امراً محتوماً. لذلك يجب منع الايدلوجيا من رسم الدستور، والدولة المفترض تأسيسها. ان يكون خيارنا نحو بناء دولة حديثة ترسخ مفهوم المواطنة والحقوق المدنية للجميع. ان هذا لا يتم الا من خلال اعتماد مبادئ ومفاهيم تشكل قاعدة تأسيس الدولة الحديثة التي تفرض مبادئ الاستحواذ الفئوي والتهميش والاقصاء والنفي. وان من اهم تلك المبادئ والمفاهيم هي "علمانية الدولة" ولا اعني فصل الدين عن المجتمع بل عن الدولة من حيث هي مؤسسات وظيفية مهنية لعموم العراقيين، كذلك يجب اعتماد المبدأ الليبرالي في تجسيد الحريات على مستوى الافراد والجماعات وعلى جميع الاصعدة وخصوصاً حرية الاعتقاد والرأي والنشاطات الاجتماعية والمهنية، ولا ضير في ان تكون هذه الحريات مرهونة بالفضاء القيمي الاجتماعي بالديني تماشياً مع ثقافة المجتمع في راهننا، على ان تكون في عموميات الفضاء القيمي لا في تفاصيله الاجتهادية الجزئية، كما على الدستور ان يحدد حقوق الإنسان وواجباته بشكل ليس فيه لبس او تأويل وان يقر حق العمل والسكن والتنقل والسفر وان يضمن حقوق العراقي في الضمان الاجتماعي والصحي والتعليمي وان يكون الامن الغذائي في مقدمة واجبات الدولة.

اما ما يخص حقوق المثقف باعتباره احد اعضاء المجتمع العراقي، فيجب على الدستور ان يولي اهتماماً واسعاً لهذه الشريحة ويمنح مكانة متميزة من خلال ايجاد آليات تتيح لها المشاركة الفعالة في صياغة قوانين الدولة وقراراتها على المستوى التشاوري والمساهمة.

فاصلة

رجال كل الأزمنة

لم يكن ينشغل بأي شيء سوى كابوس وحيد ينغص عليه حياته وهو خوفه من أن تداهمه أحدى ضحاياه في صباح ما وتنتقم منه ، باستثناء ذلك فهو يحاول أن يمحو كل ذكرياته الماضية، لا لأنها تطارده، وإنما لأنه تجاوز هذه المشاعر منذ السنوات الأولى من عمله أيام النظام السابق ، أيام كانت تطارده آلاف النظرات المتوسلة كلما جاء الليل، يحاول ان يمحو كل شيء يعيق استمراره في الوضع الجديد .

الجلاد الذي صار مواطنا صالحا في الدولة الجديدة ، بعد أن قضى سنوات عديدة داهم خلالها بيوت الآمنين والأبرياء ليلاً ، يخرج علينا الآن بلباس جديد اختلف لونه يذهب إلى عمله كل صباح بعد أن استبدل الملابس الزيتونية ببذلة حديثة ونظارة طبية أضفت على وجهه شيئاً من الوجاهة، في عمله يتحدث عن تجاوز المرحلة الراهنة ويدعو إلى التنزه عن الأحقاد الشخصية من أجل مستقبل العراق، بل تجاوز ذلك وراح يتحدث عن التسامح ، بعد سمع عن هذه الفلسفة من بعض العقلاء ، بل انه في مرات عدة راح يردد أن لا أحد يستطيع أن يأخذ دور الله أو القانون ليحاسب الآخرين على ماضيهم، هذا الماضي الذي يجب تجاوزه لو شئنا أن ننظر للمستقبل بأمل، واستقام لصاحبنا الأمر طيلة المدة الماضية إلى ان ظهرت واحدة من ضحاياه على شاشة إحدى الفضائيات، وأخبرت الجميع بوقائع رهيبة حدثت لعائلتها ذات ليلة، وكيف فقدت عدداً من أفراد عائلتها، وقالت بالحرف الواحد انه يحتل الآن منصبا رفيعا في الدولة الجديدة. وهو ما حاولت الضحية أن تتوقف عنده، ليس ما فعله هذا الجلاد بعائلتها، وإنما كيف يتوفر له أن يعود إلى المشهد ببرودة أعصاب، وكيف سمحت الحكومة بهذا .

الكثير من الضحايا مثل هذه المرأة يظهرون على شاشات التلفزيون ليتحدثوا عن جلاديهم، بحسرة كبيرة، ليس على ما فعله هؤلاء وإنما لأنهم يرون جلاديهم يتمتعون بفضائل التغيير الذي حدث، ودماء وأجساد ضحاياهم لم يعثر عليها إلى الآن. ووجوههم ترسم حالة من الحيرة والضياع أمام هذا المشهد العبثي الذي يعيشونه، كيف استطاع الجلاد أن يندمج مع الوضع الجديد في العراق دون أن يعترف بخطاياه وجرائمه، أو يطلب العفو من الضحايا كما حصل في بلدان أخرى.

إن دولتنا الجديدة تائهة حائرة بين ضغط وعنف هؤلاء وبين إحساس الضحايا بالقهر والحسرة وهم يرون جلاديهم تلتمع وجوههم وهم يظهرون على الفضائيات يتحدثون عن مستقبل البلد وكيفية القضاء على الإرهاب.

قتلة الأمس يعودون بالقوة إلى المشهد ، ولسان حالهم يردد : إما أن نكون من سادة العهد الجديد أو لا استقرار ولا أمان حتى لأطفالكم، يريدون كل ذلك شرط أن يعفوا من جرائمهم السابقة.

صاحبنا الجلاد ظهر في برامج عديدة ساخراً من ضحاياه، ينظر في عيونهم من شاشة التلفزيون وكأنه يقول لهم موتوا بغيظكم فنحن رجال كل الأزمنة، فكما عبرنا من مرحلة صدام ونحن نسوطكم السياط، سنستمر ، والدليل ها أنكم ترون دولتكم الجديدة تعجز عن أبعادنا فكيف بكم انتم الضحايا! .

وهذا الجلاد نموذج لعدد كبير من هؤلاء يحاولون الاندماج في بنية كل مفاصل الحياة . ولست من الذين يدعون إلى مقاطعة هؤلاء، بل إنني أدعو كل من لم تلطخ يداه بدماء الأبرياء أن يسهم في إعادة بناء البلاد، بعد أن يعلن نواياه انه مع التغيير ، لا أن يستغل فضاء الحرية لتحقيق مآرب أخرى، وأقول للضحايا يجب أن لا نمنح هؤلاء فرصة التسلط من جديد وإذا ما يستغل هؤلاء الظروف الاستثنائية للبلد، ويمررون بعض سمومهم، فإن الدولة ستفرغ لهم لاحقا، بسبب أن وجود هؤلاء في دوائر الدولة يتسبب بفقدان وزهق أرواح الكثير من الأبرياء. وتبديد لثروات البلد، ونقول للحكومة، مثلما تفكرون بمصير هؤلاء ومستقبل عوائلهم فكروا بحسرات الضحايا، فكروا بعذابهم اليومي، فكروا بتضحياتهم حتى لا يفقدوا إيمانهم بفكرة العدالة، ومن ثم الوطن والشرف والضمير والأخلاق.

قاسم محمد عباس
qassm950@yahoo.com

الأدب في الخارج

العدد التاسع عشر من (ضفاف) .. ملتقى الثقافة العربية والنمساوية

خاص / المدى الثقافي

حرصت مجلة ضفاف الثقافية الصادرة في النمسا على ان تكون صلة ما بين الثقافة العربية والنمساوية من خلال الاهتمام بنشر الاخبار والاصدارات الثقافية الجديدة، فاهتم هذا العدد بأبرز حدثين على صعيد المشهد الثقافي النمساوي، الاول تخصيص عام ٢٠٠٥ للاحتفاء بالشاعرين أدلبرت شتفتر (١٨٠٥-١٨٦٨) والشاعر فردريخ شيللر (١٧٥٩-١٨٠٥) وذلك لمرور مئتي عام على ولادة الأول ووفاة الثاني فأوردت تفاصيل من سيرتيهما وأهم الأحداث والمؤثرات التي واجهتهما. كما تضمن ترجمات شعرية لأثنين من شعراء النمسا المعاصرين: بيرنهارد فيدر وكلاوديا بتتر بالاضافة إلى أخبار وتقارير أخرى. وفي الجانب العربي حفل العدد بعديد المساهمات الفكرية والنقدية والنصوص الأدبية في الشعر والقصة والمسرحية. في حقل الدراسات والنقد يكتب الدكتور تيسير الناشف من نيويورك عن اعمال حقوق الانسان وانطلاق النفس البشرية والنهضة الحضارية رابطاً بين نزوع الانسان الفطري للحرية وأثرها في الابداع، ويكتب الاستاذ أياد أبو عوض من موسكو عن قضية الثقافة في العالم العربي الذي يؤكد أن (شريحة المثقفين هي دائما الأداة الفاعلة القادرة على إحداث التغيرات المطلوبة من أجل رفعة المجتمع وازدهاره اقتصاديا وعلميا) مشخصاً تراجع المستوى الثقافي عموما في العالم العربي ، ويرى لأجل العلاج الاستفادة من مشروع غوتنبرغ على الصعيد العربي بحيث تتصدى المؤسسات الثقافية والاكاديمية المعنية لتحويل محتويات الكتب إلى محتوى الكتروني يتم توفيره للجميع بدون مردود مالي على شبكة الانترنت لكل راغب في القراءة والمعرفة وهي فكرة عملية رائعة وحساسة ولكنها تتطلب وعيا عاليا بالمسؤولية واحترام حرية الفكر والتاليف لكي لا يصار للترويج لفئة من كتاب السلاطين وتغييب الآخرين سيما من الفكر التنويري والمعارض. وجاءت المساهمة الثالثة في هذا الاطار من الدكتور عزيز التميمي من اوتاوه بعنوان: منظومة القراءة/ سلطة النص التي يستخدم فيها التفكيك البنيوي لعملية الابداع والتلقي مشيرا إلى (أننا نخوض في تحديد جغرافيات لغوية تعرف على ثنائيات تعكس بعداً يتجاوز البعد اللغوي، فثنائية الرمز والمعنى لها أكثر من بعد ضمن اطار اللوحة الفنية وهيكلية التمثال، ولها أكثر من معنى ضمن مساحات النص الأدبي والجانب السايكولوجي..). وكتب الاستاذ محمد آيت لعميم من المغرب عن العراق بين التفرد والاغتراب في قراءة لكتاب (العراق في القلب: دراسات في حضارة العراق) للدكتور علي القاسمي بينما كتب الدكتور فاضل عبود التميمي من جامعة ديالى عن التناص في شعر وديع العبيدي مقسما بحثه إلى قسمين: التناص الديني والتناص الأدبي. وجاءت الدراسة التالية من المغرب أيضا من صبيحة شبر عن فدوى طوقان شاعرة الحب والألم. وكتب القاص محمد الأحمد من العراق عن رواية (غايب) للقاصة العراقية بتول الخضيري بعنوان فضاء الغياب المتواصل في رواية غايب، وقدم بلاسم الضاحي قراءة في ديوان شعر ابراهيم البهرزي (صفير الجوال آخر الليل) بعنوان أسطرة الرمز: الناعون والفجيعة انموذجا، وكانت المساهمة الأخيرة من الشاعر خالد السعدي في قراءة بعنوان غيوم أرضية.. قراءة في ميتا فيزياء النص عن مجموعة الشاعر سلمان داود محمد المعنونة (غيوم أرضية)، وجميعهم من العراق. في باب الشعر وردت مساهمات لكل من بيرنهارد فيدر وكلاوديا بتتر من النمسا وجواد وادي من المغرب بعنوان (جثامين) مخصصة إلى ضحايا المقابر الجماعية في العراق، وحسن رحيم الخرساني في (سندباد زارني اليوم وهذا هو) مهداة للشاعر العراقي الفقيد عقيل علي (١٩٤٩-٢٠٠٥) ،وريتا عودة من فلسطين بعنوان (شتاء ريتا الأخير) الذي جاء في سبعة مقاطع، والشاعر عزوز عقيل من الجزائر بنص عنوانه (أفعى). وتضمن باب القصص أربع مساهمات قصصية ومسرحية واحدة، لنصرت مردان بقصة (أنا و جدي) وحسين التميمي من العراق بقصة (المسخ) وعلي القاسمي من المغرب بقصة (اكتئاب الكاتب) وعدنان المبارك من الدنمارك بقصة (انهيارات تحت الشمس)، أما المسرحية فجاءت من العراق بعنوان (وداعا أيها الخوف) للقاص والمسرحي حامد الزبيدي.

وقد واصل العدد بالاضافة لذلك استكمال ملفه عن الفقيد مؤيد سامي الشاعر والقاص والناقد العراقي الذي اغتيل صبيحة الثالث عشر من يناير هذا العام أمام باب داره في بهرز، وجاء الجزء الثاني من الملف في ثلاثة أقسام، خصص القسم الأول منها لكتابات الفقيد ومنها : غاستون باشلار.. من العقل إلى المخيلة.. عالم نائم علينا أن نوقظه بالحوار، والمأزق الأخلاقي للمثقف، وقصيدتان: في الشارع، و الكؤوس الفارغة، تلتها دراسة للدكتور فاضل عبود التميمي بعنوان: صعوبة الكلام.. قراءة في استهلال مؤيد سامي النقدي. وتضمن القسم الثاني كلمات التأبين المشاركة في مقر اتحاد ادباء العراق في بغداد وشارك فيها كل من الادباء محيي الدين زنكه نه وعبد العزيز محمد المعموري وحسين التميمي وسعد محمد رحيم واسماعيل زاير رئيس تحرير جريدة الصباح سابقاً التي كان الفقيد مراسلا لها في بعقوبة ومصعب أمير اسماعيل وابراهيم حيدر الخياط وصلاح عبد الوهاب وصباح الانباري بالاضافة لقصيدتين لكل من كاظم محمد وخالد البهرزي، وكلمة لزوجة الفقيد السيدة منى سامي بعنوان (أمنيات راحلة). أما القسم الثالث من الملف فتضمن نشر مراسلات الفقيد مع وديع العبيدي واشتمل على تسع رسائل تكشف عن جوانب من شخصية الفقيد واهتماماته ونشاطاته، واختتم الملف بكلمة (الامنيات رحلت.. وما زالت الكؤوس فارغة!) بقلم رئيس التحرير. وجاء الجزء الثاني من الملف في ستين صفحة من المجلة التي بلغت مائة واثنتين وسبعين صفحة من الحجم الوسط. حملت صورة الغلاف الأول صورة الشاعر الألماني شيللر والغلاف الأخير صورة الشاعر أدبرت شتفتر.

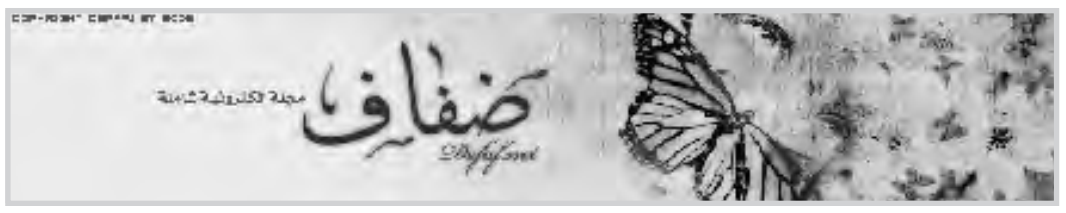

بدأت مجلة ضفاف مسيرتها في صيف عام ١٩٩٩ كحاجة ملحة استلزمتها ظروف الساحة الثقافية المهجرية والعربية وحاولت على مدى سنواتها ان تبقى وفية لرسالتها وخطابها رغم الصعوبات والمعاناة المحيطة بمطبوع عربي دوري في وسط أوربا، حيث انتكس الكثير من المشاريع الجميلة والأثيرة على مدى تلك السنوات مثل مجلة الجسر في خمس سنوات ومجلة الاغتراب الادبي في لندن للدكتور صلاح نيازي بعد سبعة عشر عاماً وجريدة آفستا الثقافية في ألمانيا للشاعر حسين حبش ومجلة عشتار في استراليا لباسم حميد ومجلة (صوت الوطن) في النروج للشاعر والكاتب مصطفى محمد غريب بعد عشر سنوات ومجلة أحداق في هولنده لعدنان حسين أحمد اضافة لدوريات أخرى في هولنده لم يصدر منها سوى عدد أو اثنين مثل واحد لصلاح حيثاني وغجر ، ومن المحيط العربي نذكر مجلة مرافئ المحملة بالوعود والارهاصات للصديق الشاعر المغربي ادريس علوش لكنها توقفت بعد عددين عام ١٩٩٩وغيرها كثير مما لا يمكن الالمام به في هذه العجالة، حيث يأتي تنويه مجلة ضفاف المفاجئ إلى قرار اسرة تحريرها بقرب توقفها عن الصدور مع نهاية العام الحالي حيث تكون دخلت سنتها الثامنة. تصف المجلة قرار توقفها بالمؤقت ولأسباب خاصة وبذلك تنضم إلى جملة المشاريع الثقافية المهجرية المحاصرة بالصعوبات وانعدام الدعم العربي غير المشروط.